معنيون واختصاصيون في شؤون الطفولة في اليمن يؤكدون لـملحق (زنابق):

البحث وراء الأسباب مهم لوضع الحلول والمعالجات المناسبة للحد من الظاهرة

تحديد المشكلة والاعتراف بها بداية الطريق نحو المعالجة

تدهور وضع الطفولة هو تدهور في التنمية

الاضطرابات وعدم الاستقرار تحرم الأطفال حقوقهم

التعليم سلاح قوي في مواجهة التحديات

يصنف أطفال الشوارع حسب تقسيم الهيئات الدولية مثل منظمة العمل الدولية واليونيسيف إلى فئتين الأولى هم الأطفال الذين يعملون طوال اليوم في الشارع ويعودون إلى أسرهم ولا يكون هناك مجال للترابط بين الطفل وأسرته من حيث التربية والرعاية وهؤلاء قد يندرجون أيضاً ضمن فئة الأطفال العاملين ولكنهم في الشارع، أما الفئة الأكثر سوءاً فهم أولئك الذين أصبح الشارع مأوى وسكناً لهم وأغلبهم قد تحرروا من الروابط الأسرية فهربوا نتيجة أسباب عديدة منها الفقر الشديد، التفكك الأسري، الطلاق، سوء المعاملة أو القسوة المبالغ فيها وغيرها من الأسباب التي تدفع الأطفال إلى الهروب من المنزل وأياً كانت أسباب تواجد الأطفال في الشارع فإن ذلك يمثل مشكلة خطيرة على الطفولة والأسرة وعلى أمن وسلامة المجتمع.

لقاءات / هناء الوجيه

تحديد المشكلة

تقول الدكتورة نفيسة الجائفي الأمين العام للمجلس الأعلى للأمومة والطفولة: نفذت دراسة ميدانية في العام 2007م وكان من أهدافها معرفة أسباب خروج الأطفال إلى الشارع وتواجدهم بتلك الصورة المتزايدة وكذلك معرفة ما يتعرضون له من مخاطر وما يطرأ عليهم من سلوكيات وأنماط في التصرف جراء تواجدهم في الشارع وحالات العنف والاستغلال التي يتعرضون لها.

خطة وطنية

وعن دور المجلس الأعلى للأمومة والطفولة للحد من هذه الظاهرة أوضحت الجائفي بالقول: في ضوء نتائج الدراسة أخذت التوصيات اللازمة وعكست في خطة وطنية تم مناقشتها في المجلس برئاسة مجلس الوزراء وبحضور الوزراء المعنيين وتم الاتفاق على دمج الخطة الوطنية للحد من ظاهرة أطفال الشوارع مع الخطط الوطنية للحد من العنف وحماية الأحداث والحد من تهريب الأطفال، والخطة مجملة شاملة لجميع الظواهر الخاصة بحماية الطفل. وبحسب هيكلة المجلس يقوم بوضع الإستراتيجيات والسياسات والخطط والتشريعات وبعد ذلك تتجه مهمته نحو الإشراف والمتابعة والتقييم لمدى إنجاز التنفيذ من الجهات المعنية حكومية وغير حكومية.

وقالت: وفيما يخص أطفال الشوارع بدأ المجلس بمراجعة القوانين المتعلقة بحقوق الطفل وتم إضافة مواد تنص على عقوبات إجرائية لكل من يستغل الطفل في الشارع أو يكون سبباً في حرمانه من حقوقه في التعليم والصحة وغيرها، كما أدخلت بعض التعديلات على بعض المواد القانونية التي من شأنها أن تحمي الطفل في الشارع، ولكن للأسف لم يتم المصادقة على هذه القوانين حتى الآن وذلك بسبب اعتراض بعض اللجان في مجلس النواب على مادتي سن الحدث والسن الأدنى للزواج ونحن نأمل الآن عند استقرار الحالة أن يعود الدعم والمناصرة للمصادقة على هذه القوانين أو على الأقل فصل القوانين التي يقع عليها الخلاف والمصادقة على ما تم الاتفاق عليه.

مسؤولية جماعية

وتواصل أمين عام المجلس الأعلى في حديثها بالقول: لدينا الآن خطة إستراتيجية من شأنها معالجة معظم قضايا الطفولة تم إعدادها بمشاركة جميع الوزارات ولكن لم يتم تفعيلها حتى الآن وذلك بسبب الاضطرابات التي حصلت في البلاد في السنوات الثلاث الأخيرة وأيضاً سبب عدم توفر الموارد المالية اللازمة للجهات المعنية بالتنفيذ ولكن بإذن الله سيتم العمل على تفعيل هذه الخطة وتنفيذها من قبل الجهات المعنية فالعمل على حماية الأطفال والحفاظ على حقوقهم واجب على كافة أطراف المجتمع أفراداً ومؤسسات وهناك دور كبير يعول على منظمات المجتمع المدني التي ينبغي أن تساند الجهود الرسمية وأن لا تقتصر أعمالها على أجندة المانحين، كما أن السلطة المحلية تتحمل دوراً كبيراً في إطار توعية المجتمع المحلي والعمل على متابعة الأطفال والأسر كل في نطاقه ودعمهم بالتوعية والتدريب والتأهيل، ولابد أيضاً من الإشارة إلى الدور الإعلامي وهذا ما نحن بصدده من خلال أهداف هذه الحملة التوعوية التي نأمل من خلالها أن نحقق نسبة وعي مرتفعة لدى أفراد المجتمع بحقوق الطفل عموماً وبالمخاطر والآثار المترتبة على تواجده في الشارع وأخيرا أوجه رسالة إلى المجتمع بضرورة التعاون والمساندة للحد من هذه الظاهرة وعلى كل فرد أن يتحقق قبل أن يتصدق لكي لا يكون عطاؤه إغراء لضعفاء النفوس للدفع بمزيد من الأطفال إلى الشارع بهدف الاستفادة من العائد المادي الذي يجنونه وأتمنى أن يعمل كل من موقعه وقدرته على مساندة الأطفال في الشارع وذلك بدعمهم من خلال التوعية والتدريب والتأهيل ومحاولة إيجاد فرص عمل آمنة وملائمة لمن يحتاج إلى ذلك منهم.

حجم الظاهرة

وعن واقع حجم ظاهرة أطفال الشوارع في المجتمع اليمني تحدث الدكتور فؤاد الصلاحي أستاذ علم الاجتماع السياسي وأحد المشاركين في إعداد الدراسة الميدانية قائلاً: لابد أن نعترف بأن ظاهرة أطفال الشوارع في تزايد مستمر لأن أعدادهم حسب دراسة 2007م قد وصلت إلى (30.000) طفل وطفلة (7000) منهم في أمانة العاصمة وحدها، ومن المؤكد أن هذه الأعداد اليوم قد زادت وتضاعفت وخاصة في ظل تدهور الأوضاع التي ازدادت سوءاً عن الأوضاع آن تنفيذ الدراسة، وما لم يتم وضع معالجة جادة وملائمة فسوف ينعكس المستقبل بنشأة وسلوكيات هؤلاء الأطفال الذين أهملوا دون رعاية أو حماية، والقضية أن هؤلاء الأطفال هم أبناء المستقبل وشبابه ومن خلالهم سيكون التقدم والنهوض أو التدهور والانتكاس. ومن هذا المنطلق لابد أن يكون لدينا إدراك حقيقي بأن هذه الظاهرة هي مشكلة وقضية ذات أبعاد اجتماعية واقتصادية وسياسية وتربوية وثقافية ونفسية ولها تأثير على الحاضر و ا لمستقبل وهذه الآثار أيضاً تنعكس على الأمن والاستقرار النفسي والاجتماعي والتنموي ولذلك فنحن بحاجة ماسة إلى جهود مكثفة ومتواصلة من خلال برامج وسياسات وإجراءات فاعلة تسهم في إيجاد وتنفيذ الحلول والمعالجات اللازمة للحد من الظاهرة.

تنمية مستدامة

وفي الإطار ذاته يقول الأخ عباس أحمد غالب مدير إدارة الأحداث بوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل: إن معالجة قضية أطفال الشوارع تبدأ بالتركيز على دراسة الظروف التي قذفت بهؤلاء الأطفال إلى الشارع لأن وطأة الظروف حرمت كثيراً من الأطفال من التمتع بطفولتهم وحقهم في العيش الكريم وأنا أعتقد أن تدهور وضع الطفولة هو تدهور في التنمية وبالتالي فالتصدي لمشكلة أطفال الشوارع هو تصد لمشكلات التنمية.

نحن في إدارة الأحداث في الوزارة نحاول متابعة قضايا الطفولة في إطار مهامنا ونعمل على إعادة تأهيلهم صحياً ونفسياً واجتماعياً من خلال مراكز الطفولة الآمنة المتواجدة في عدد من المحافظات، ولدينا مراكز لتأهيل الأطفال العاملين تحت إشراف ومتابعة من وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل ونركز من خلال عملنا في الإدارة على إعادة تأهيل الأطفال وخاصة أولئك الذين اندرجوا تحت وطأة الاستغلال وأصبحوا يمارسون سلوكيات تتمثل ببعض الجرائم كالسرقة وغيرها. وبالنسبة لأطفال الشوارع هناك مراكز تابعة لرقابة الوزارة تعمل على استقطاب الأطفال وتدريبهم وتأهيلهم في عدد من الأعمال المتلائمة مع طفولتهم. ورغم هذه الجهود مازال لدينا قصور كبير ونحتاج إلى كافة الجهود على المستوى الرسمي والشعبي ولابد من وضع الآليات التي تتضمن أكبر قدر ممكن من التنسيق والفاعلية فقضايا الطفولة قضايا وطن وهي جزء لا يتجزأ من نطاق المسار الصحيح لتحقيق التنمية المستدامة.

حقوق ضائعة

ومن وزارة حقوق الإنسان تحدثت الأخت أشواق